بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين رب تمم بالخير

الحمد لله سبحانه ومحمد والصلوة على رسوله واله خص الانسان آية اي ميزه من غيره بما دل ان الباء اذا دخلت على المخصوص على طريق قول ابن الحاجب في تحت المندوب والمخصص المندوب بواو ومباينة المباني جمع المبنى والمراد بها الكلمة التي يسمى الكلام عليها وفي فعل الحرف فظروف معاني الكلام نظر بالعامل المشتق المخرج واضافة المعاني الى الافعال والمعارف الى الشيم من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف ومعنى بطال الاباطيل اظهر بطلانا كان معنى اظهار المحق اظهار حقيقته والنجم في الفقرة الاولى النبت الذي ينجم على ظهر الارض لا ساق له والعلم فيها الجبل والنجم في الفقرة الثانية علم كوكب مخصوص والعلم فيها اللفظ الدال على شخص بعينه بوضع واحد وفي ذكر لفظ الاوضاع والحروف والمشتق والمضعر والافعال والموصول والمضعر والاشارات والعلم براعات استهلال والقافي فلما لم تكون المقام مظنة للاطالة لفظة بعد كثيرا ما يجيء لفظ اما قبلها في الخطبة واما التقدير في نظم الكلام وفي قوله التي اي وجه تسميه بالعضدية والعنقودين ما بين اسوج بقوله تع كلا ان الابرار لفي عليين وما ادريك ما عليون كتاب مرقوم يشهده المقربون قال في الكشاف سمي بذلك اما لانه سبب الارتفاع الى اعلى المرجات في الجنة واما لانه مرفوع الى السماحيث يكرمه الله ويعظمه واشتمال الرسالة على المسايل من اشتمال الظرف على المظروف لان الالفاظ حوالي المعاني اولان الاشتمال دوال على الالفاظ وهي دوال على المعاني والتحقيق بيان عضدية الثبت على الوجه الحق والمراد بالايجاز في قوله مع غاية الايجاز الايجاز الغير المخل ولذا اقتصر وقوله لا يفد صغيرة ولا كبيرة الا احصاها اقتباس لقوله فما يترك من صغيرة ولا كبيرة الا احصاها والمرام المقصود مرام بروم اذا قصد والمراد برجع خزين وعاني المراة الخزينة المستترة والكتام ما على الفم من النقاب كنيه المسايل في اختفايها وعدم ظهورها بالمراة المذيبة. واستعارتها اسمها واثبت لها الوجوه تخييلا ورشحه بالشام والقرنية الطبيعة وجوده وكنايته عن عدم ذهابها الى كل مذهب والكلام الجراحة وبوكنايته عن الطبيعة المشوشة بصروف الزمان وحوادثها وكحفه مفعول للارث والقهرمان بالفارسية بكار فرمايي الوكيل الخازن الحافظ القايم بامر المرحل كذا في شرح المشكلات التيجان جمع تاج والهامة الراس وباهت اي تفاخرت والحلى جمع حلية والفوز الخافق بالظفر بالخير والمراد بهما الثاني والحكم غلبة عن احوال الموجودات الخارجية على ما هي عليه في نفس الامر بقدر الطاقة البشرية فان كانت باحثة عن احوال ما هو موجود بقدر تنا واراداتنا كالسماء والارض فهي الحكمة النظرية وان كانت باحثة عن احوال ما يوجد بقدر تنا واختيارنا كالاعمال الصادرة منا مثل الصلوة والصوم فهي الحكمة العلمية والحوز الجمع والفيض طلوع على فعل فاعل يفعل ذا بالا لعوض ولا لغرض في الاصطلاح وفي اللغة بقال فاض الماء اذا انصب الا من امتلاء الذي في المغرب والفياض صفة جرت على غير من هي له المعنى فياض سجال نوالها اي منصبه من امتلاء على الجاني والنوال والنايل بمعنى جمع خليق واضافة الجنايل الى النعم من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اي وهاب النعم الجنايل والرقايق وهي جمع دقيقة مقابل الجليلة بدرة قبض الى ثنا ممثلا بالذهب وقيل هي عشرة الاف درهم وفيه صنعة تفريق وجمع والبواقع تباين بين امرين مزوج واحد في المدح واوقع فان النوالين مزوج واحد وصوب العذال اوقع بينهما تباينا بالسناد بدرة منى الى نوالي الامير فقط مما الى نوال انعام خاصة مما وامره منقاد وبها والمراد سجع المرسوم لقطاء ابي الطيب وهو عادته له قوله المشار اليه بهذه اذا نقل مرشح الهادي انه يجوز ان يجعل على انه عمل الخطبة بعد الفراغ عن الكتاب وصور الكتاب وفصوله ومسايله في نفسه واشار الى المعنى الموجود في

[illegible] الكتاب كما يجب عليه قوله [illegible] الكتاب [illegible]

النفس والاولى انه وضع كلي للاشارة غير مشار به الى شيء وبشير به وقت الحاجة كما
يكتب في صدر الصك هذا ما شهد عليه الشهود في هذا الكتاب ولم يشهدوا بعد
فاذا شهدوا صحة الاشارة اقول فيه تامل قوله نزلت منزلة آه قيل هذا اشارة الى
ان الاسم الاشارة المستعمل في العبارات المخصوصة التي هي الرسالة مجازا فانه يشبه
الحال مشارا اليه محسوس مشاهد هي ليست مشاهدة للاحوسة لعدم امتناع
اجزائها في الوجود والمستخصة فان كل كتاب او شعر ينسب الى احد فانه اسهم لذلك
المؤلف المخصوص سواء قراه زيد او عمرو وغيرهما فتامل التنبيه وفيه نظر لان ما قراه زيد
وعمرو وغيرهما مثال المؤلف المخصوص لا افراده فم يكون المؤلف المخصوص شخصا
بالريب فتامل قوله والغاية في اللغة ما حصلت آه قال في الصحاح الغاية
ما استقدرت من علم او مال تقول منه فادت له فائدة ومعناه حصلت له فائدة
وقد يكون الغاية اسم فاعل من فاد يفاد بمعنى حصل وعلى ما فسره الشارح المحقق
والخير يكون معنى الفائدة مستفيدة المال او الخير وحصلته لا ما حصل منها فليتامل
قوله من فاده اذا اصاب فواده وقد يكون معنى الفائدة مصيبة الفواد قوله
فالغاية والغائية مترادفان بالذات آه لعل مراده انهما متحدان وان اختلفا مفهوما
وكذلك الغرض والعلة الغائية والفاعل مختلفة بالذات ومختلف بالاعتبار الى ما ذكرنا
يشير قوله لان الحيثيتين مستلزمتان في بيان الاتحاد بالذات اذ الملازم بين الحيثيتين
لا يستلزم الاتحاد بالذات لكن يستلزم الملازمات وعلى ما لا يخفى قوله اضافة المفعول
آه لم يتعرض لدليل اعتبار جهاتي الغائية والغائية للظهور على ما لا يخفى بر اينا تامل قوله
لغة وعرفا اي مرجعة المعنى اللغوي ومرجعة المعنى العرفي لانه حقيقة لغوية وعرفية
لان الحقيقة والمجاز في الحمل للاسماء لغويين ولا عرفيين بل عقليين ومجازا في الاسناد
على ما لا يخفى عرفي في موضعه اما باعتبار الوضع واما باعتبار المعنى الاول فلان المعنى

الاخير

الذهنية علوم حصلت في الذهن واما باعتبار المعنى الثاني فلانها مصيبة فواد المتصف
اي ذهنه حيث رتبا في ذهنه قبل الكتابة والاداء ومصيبة فواد المعاني التي هي
دالة عليها اي مبنية لها غاية البيان فيكون كناية عن تعقلها وتبانها في البيان
واسم اعلم قوله واطلاق المدلول على ما دل عليه الاولى ان يقول اطلاق اسم المفهوم
الصادق على المدلول بعض على الدال قوله لتقديم الطالب آه لتقديم العالم بها في الشروع على غير العالم بها قوله جزء هذا الذي آه ويمكن ان يقرر
بهذا المقدمة في بيان تقسيم اللفظ باعتبار خصوص الوضع وعمومه بل هذا
اظهر قوله فهو بمعنى المفعول اي اللفظ بمعنى المرمي فيتناول آه قوله صادرا
من الفم اولا كما يسمع من اصوات بعض الاشياء الغير ذي الفم قوله فلا يقال اللفظ
اسم لان في عرف اللغة اللفظ مخصوص بالصادر من الفم واسم تعالى منزه عنه فان
قيل ان اللفظ معتبر في مفهوم الكلمة فكيف يقال كلمة اسم قلنا يمكن ان يكون الماخوذ
في مفهوم الكلمة اللفظ بالمعنى الذي في اصل اللغة لا بالمعنى الذي في عرف اللغة
او يكون الماخوذ فيه اللفظ بالمعنى الاصطلاحي قوله او يجري عليه احكام عطف
على قوله من شانه ان يصدر او ما يجري عليه احكام ما يصدر من الفم قوله وهذا
المعنى اعم من الاول اي من معنى العرفي وهو المعنى الثاني وان كان الثاني ادخل
بالقياس الى هذا المعنى الثالث واما المعنى الاول فاعم من الاخيرين كما مر
لانه يتناول ما لم يكن صوتا ولا حرفا وما لم يكن من شانه ان يصدر من الفم قوله اما
للحيثين هكذا في بعض النسخ التي راينا والظاهر ان لفظ اما وقعت سهوا
من قلم الناسخ اذ لا حاجة لها ههنا قوله على ما يقتضيه التقسيم العقلي ابتداء
اي تقسيما ابتدائيا اي اوليا اذ التقسيم الاول تقسيم اول اللفظ باعتبار المعنى
والثاني تقسيم اول له باعتبار الوضع وان كان كل واحد منهما بالنظر الى الآخر غير

تقسيم اول علم ان ههنا احتمالين عقليين اضيرهن احدهما ان يوضع اللفظ لمعان كثيرة متعددة باعتبار امر اعم منها والثاني ان يوضع لغير ثبات باعتبار جزئي آخر لكن الاول ممالا وجود له وان كان ممكنا والثاني اسند استحالة مرالوجه المرابع في الشرح قوله وهذا التقسيم مما يجب ان يكون معناه متعددا يمكن المناقشة فيه بان يقال الشخص الذي نوعه متخصر فيه يمكن ان يوضع لفظ بازايه باعتبار تعقله بامر عام هو نوعه فكيف يجب تعدد المعنى والجواب ان الوجوب بمعنى الاستحسان ووجهه ان اثبات على هذا الوضع عدم امكان وضع اللفظ بالوضع الخاص بازاء المعاني الموضوع هو لها لعدم تناهيها وعدم حصول بعضها في زمان الوضع وعدم حضور بعضها عند الواضع وليس في الشخص المخصر نوعه فيه هذا الباعث فاعتبار الوضع العام فيه غير حسن قوله طاشارك الثاني في تشخص المعنى يرد عليه انه كما شاركه الاول في تشخص المعنى يشاركه الثالث في عموم الوضع فلو لم يتعرض له ليزيد توضيح صاحبه قوله كما توهم بعض آه ومراد المتوهمين الفاضل التفتازاني رحمه الله حيث قال في شرحه للتسهيل واما المضمرات واسما الاشارة مثلا فليست مفهوماتها التي وضعت ايا متخصصات لان اللفظ انما مثل موضوع للكلي من حيث هو وكلي واحد هذا المشار اليه المفرد المذكر وهو معنى كلي والشخص انما يكون بحسب الخارج لا بالنظر الى مفهوم اللفظ انتهى كلامه قوله وهو مفهوم كلي واحد مرافراد ذلك اللام المشترك اللاتي فوقه بيانية اي المفهوم الذي هو كلي واحد مرافراد ذلك اللام المشترك قوله ولا انه عطف عليه وفي هذا المناسب ان يقال لا موضوعاته واما عبارة المتن فوجهه ان معنى الحالية وفيها اللازم كونها عاطفا على الحال غير ظاهر عاما يخفى ويحتمل ان يكون انه نصبت على انه مفعول له ليعقل وقع عطف قوله لانه موجه بوجه حسن وهو ظاهر من حيث ان المراد بالمشار اليه ههنا بناء على ان اللام في المشار اليه للاستغراق المفيد

مفاد كل واحد قوله ولا يجوز ان يكون صفة للمشار اليه اي يجوز ان يكون صفة له كما لا يخفى على ذي مسكة على ما وجهه بعض الشارحين قوله باضافة الضمير اضافة الى الضمير مرقبيل الحذف والايصال كما ان قول المتن موضوع على هذا التقدير اي شاركه اذ تقديره ما هو موضوع له حذفت اللام واوصل موضوع الى الضمير وحذف المبتدا اعني هو والا قول الشارح على امر قبيل الاسناد فالمراد بر معناه قوله ناكيد لما يستفاد مما لكن ان يكون له فرع توهم ان يكون مسماه مفهوم المشار اليه المشخص على طريقة قوله بحيث لا يفهم ولا يفاد مع قوله المشخص صفة ما حصد على المشار اليه حتى لا يكون بين كلا مه منافات قوله لوحظ بامر عام فيه ان هذا وان كان له وجه الصحة لكنه غير محتاج اليها بل مما يوهم خلاف المراد اذ ليس المراد ان معنى لفظ هذا كل مشار اليه مقرونا بتذكر شخص باعتبار ملاحظته بامر عام على ما يتبادر الى الذهن من ظاهر التقييد بل المراد ان معنى لفظ كل واحد مرا شخاص هذا المعنى الكلي لا تفسير واما كان هذا المعنى الكلي آلة لملاحظة هذه الاشخاص حين وضع لكل واحد منها وكوسيلة الى هذا الوضع ناسب قوله اي ما صدق عليه اللفظ آه ينبغي ان يقال بدله ما قصد مرالفظ الموضوع للمشخصات باعتبار اندراجها في امر عام ومع هذا فو ليس بشرح مناسب والمناسب ان يفسر هنا بالفظ الموضوع للمشخصات باعتبار اندراجها في امر عام اذ المعنى لافادة المعنى الشخص بقرينة ولانه هو الذي افاده التعليل المذكور في الشرح لا ما ذكره الشارح قوله في عدم افادة المعنى الموضوع له فيه انهما يفيدان المعنى الموضوع له بد ونا بالنسبة الى العالم بالوضع لكن لا يفيدان التعيين المراد الا بالقرينة قوله لزوم التعيين في المعنى آه اي لزوم التعيين في المعنى ووحدة الموضوع فيما هو مراد هذا القبيل وعدم لزومه وتعدد الوضع في الالفاظ المشتركة فوله يكفي في صحة استعماله في معناه كونه موضوعا له فيه ان كون الوضع

كانبا في صحة استعماله في معناه محل بحث اذ غرض المستعمل من الاستعمال افهام مراده للسامع وذلك للحاصل بدون القرينة المعينة فلا يصح الاستعمان بمجرد الوضع من يحتاج الى القرينة كالمجاز وخلاصة الكلام في هذا المقام ان ما يوهم من هذا القبيل والفظ المشترك للمحتاج في الدلالة على معناها الحقيقين الى قرينة اذا العلم بالوضع كاف فيها واما في استعمالها في واحد من المعاني الحقيقية فيحتاج الى قرينة صارفة عن ارادة غير المراد ومعينة لها واما المجاز فيحتاج اليها في الدلالة ايضا اذ القرينة ماخوذة في تعريفها بعبر عنه بها بعبارة اخرى اي بالحاصل في العقل وكذا سمي معلوما من حيث الهيئة فان الحاصل في العقل العلم لتفسير المدلول بالمعنى الموضوع قوله ومن حيث المصدر اليه اه وقد يقتضي في اطلاق المعنى على الحاصل في العقل نحو وصل اهيته لان مصدر اللفظ سواء وضع له لفظ او قصد منه اولا كذا في الاشريفية قدس سره في حواشيه على شرح الشمسية والمناسب لهذا هو الاول وهو ظاهر وقال التفتازاني رحمه ومن حيث التخصيص من اللفظ في العقل يسمى مفهوما قوله لانه نفس مفهوم هذا اللفظ وهو هنا ما ذهنان من يصدر من الفهم من الحروف واحدا والكثرا ويجري عليه احكامه من حيث انه موضوع لمعنى وح يستقيم قوله وسواء الجنس اي حين تقدير مدلوله اوالقول بالتجوز يستقيم اه قوله فنحو معنى السواد فيه انه يلزم على هذا ان لا يكون الاسود والابيض مشتقين اذ المشتق على هذا التفسير هو المركب من الذات والحدث الذي يعتبر نسبته من طرف الذات كما مر في معنى الاسود والابيض مركبا من الذات والحدث اذ السواد والبياض ليسا من هذين ولا قابل عدم كونهما مشتقين قوله ومعناه اي معنى القيام اختصاص الناعت بالمنعوت اي التعلق الحاصل الذي يعبر به احد المتعلقين نعتا للاخر والاخر منعوتا به بالتعلق بين الضرب وزيد مثلا المقتضي لكون الضرب نعتا لزيد وكون زيد منعوتا به بان يقال زيد الضارب وهذا المعنى هو الذي نحوه ولعل الشارح لهذا اذ نبه الى الاتحاد في الخارج المرجيه

تغيير التبعية في الخبر واما التبعية في الخبر بمعنى حصول الشيء في الخبر بنحو حصول المخبر فيه فمفهوم بقيام صفات سبع به وصفات المجردات بها قوله والعقلية كما في المجردات فيه ان الاشارة العقلية الى ذات المجرد وغيرها الى اعراضه لان العقل مدرك من هما من الحقيقيين الى قرينة اذ العلم بالوضع كاف فيها واما في استعمالها في واحد من المعاني الحقيقية فيحتاج الى قرينة صارفة عن ارادة غير المراد ومعينة لها واما المجاز فيحتاج اليها في الدلالة ايضا اذ القرينة ماخوذة في تعريفها بعبر عنه بها بعبارة اخرى اي بالحاصل في العقل وكذا سمي معلوما من حيث الهيئة فان الحاصل في العقل العلم لتفسير المدلول بالمعنى الموضوع قوله ومن حيث المصدر اليه اه وقد يقتضي في اطلاق المعنى على الحاصل في العقل نحو وصل اهيته لان مصدر اللفظ سواء وضع له لفظ او قصد منه اولا كذا في الاشريفية قدس سره في حواشيه على شرح الشمسية والمناسب لهذا هو الاول وهو ظاهر وقال التفتازاني رحمه ومن حيث التخصيص من اللفظ في العقل يسمى مفهوما قوله لانه نفس مفهوم هذا اللفظ وهو هنا ما ذهنان من يصدر من الفهم من الحروف واحدا والكثرا ويجري عليه احكامه من حيث انه موضوع لمعنى وح يستقيم قوله وسواء الجنس اي حين تقدير مدلوله اوالقول بالتجوز يستقيم اه قوله فنحو معنى السواد فيه انه يلزم على هذا ان لا يكون الاسود والابيض مشتقين اذ المشتق على هذا التفسير هو المركب من الذات والحدث الذي يعتبر نسبته من طرف الذات كما مر في معنى الاسود والابيض مركبا من الذات والحدث اذ السواد والبياض ليسا من هذين ولا قابل عدم كونهما مشتقين قوله ومعناه اي معنى القيام اختصاص الناعت بالمنعوت اي التعلق الحاصل الذي يعبر به احد المتعلقين نعتا للاخر والاخر منعوتا به بالتعلق بين الضرب وزيد مثلا المقتضي لكون الضرب نعتا لزيد وكون زيد منعوتا به بان يقال زيد الضارب وهذا المعنى هو الذي نحوه ولعل الشارح لهذا اذ نبه الى الاتحاد في الخارج المرجيه

تغيير التبعية في الخبر واما التبعية في الخبر بمعنى حصول الشيء في الخبر بنحو حصول المخبر فيه فمفهوم بقيام صفات سبع به وصفات المجردات بها قوله والعقلية كما في المجردات فيه ان الاشارة العقلية الى ذات المجرد وغيرها الى اعراضه لان العقل مدرك من هما من الحقيقيين الى قرينة اذ العلم بالوضع كاف فيها واما في استعمالها في واحد من المعاني الحقيقية فيحتاج الى قرينة صارفة عن ارادة غير المراد ومعينة لها واما المجاز فيحتاج اليها في الدلالة ايضا اذ القرينة ماخوذة في تعريفها بعبر عنه بها بعبارة اخرى اي بالحاصل في العقل وكذا سمي معلوما من حيث الهيئة فان الحاصل في العقل العلم لتفسير المدلول بالمعنى الموضوع قوله ومن حيث المصدر اليه اه وقد يقتضي في اطلاق المعنى على الحاصل في العقل نحو وصل اهيته لان مصدر اللفظ سواء وضع له لفظ او قصد منه اولا كذا في الاشريفية قدس سره في حواشيه على شرح الشمسية والمناسب لهذا هو الاول وهو ظاهر وقال التفتازاني رحمه ومن حيث التخصيص من اللفظ في العقل يسمى مفهوما قوله لانه نفس مفهوم هذا اللفظ وهو هنا ما ذهنان من يصدر من الفهم من الحروف واحدا والكثرا ويجري عليه احكامه من حيث انه موضوع لمعنى وح يستقيم قوله وسواء الجنس اي حين تقدير مدلوله اوالقول بالتجوز يستقيم اه قوله فنحو معنى السواد فيه انه يلزم على هذا ان لا يكون الاسود والابيض مشتقين اذ المشتق على هذا التفسير هو المركب من الذات والحدث الذي يعتبر نسبته من طرف الذات كما مر في معنى الاسود والابيض مركبا من الذات والحدث اذ السواد والبياض ليسا من هذين ولا قابل عدم كونهما مشتقين قوله ومعناه اي معنى القيام اختصاص الناعت بالمنعوت اي التعلق الحاصل الذي يعبر به احد المتعلقين نعتا للاخر والاخر منعوتا به بالتعلق بين الضرب وزيد مثلا المقتضي لكون الضرب نعتا لزيد وكون زيد منعوتا به بان يقال زيد الضارب وهذا المعنى هو الذي نحوه ولعل الشارح لهذا اذ نبه الى الاتحاد في الخارج المرجيه

الحرف في كتب النحو وحاصل انه معنى غير مستقل بالمفهومية وآله ملاحظة الغير وح
يكون قوله يتعين بانضمام آه قوله بمعنى انه للانضمام في الذهن وللافي الخارج اه
وعلى هذا يكون قوله يتعين آه صفة كاشفة لقوله معنى في غيره مغيرة انه غير مستقل
بالمفهومية وان تعين المراد به بانضمام متعلقه اليه ويدل عليه ما يذكره المصنف التنبيه
الرابع وفيه نظر اذ يفهم منه ان معناه يكون مستقلا بالمفهومية بانضمام متعلقه
اليه وليس كذلك لما سيجئ قوله انما هو والخطاب اه قيل فعل هذا لو قال ان كان
الخطاب بدون لفظة في لكان اولى قوله بصون الاعضاء وقد تكون الاشارة
بلفظ هذا مثلا الى شخص بعينه بدون مراعاة الحسية بان يذكر ذلك
الشخص او باسمه العلمي ثم يقال هذا اشارة اليه بدون العضو قوله وكذا لفظ
التعيين كون مر هذا القبيل محل بحث بل الظاهر انه موضوع لمعنى كلي بامتياز مر
كلفظ الانسان قوله بالعطف ليكون الكلام على نظام واحد قوله ومرجعه
في الجزئية انه لاضير في ان يبدا في الخبر الذي ذكره ولو قدره ما سماه المنطقيون رابطة
فهو ليس بعابد للمبتدا بل عبارة عن الحكم على ما ذكره فلا يكون ضمير المبتدا ايضا
تامل قوله وهو آلة للاحاطة آه اي آلة للاحاطة المشخصات الموضوع لها عين
وضع الموصول للكلي منها به لا في وقت افهامه من الموصول ولا يتصور كونه
كليا وللاجراء على ما قرروا في معنى الحرف والفعل وفيه ان العالم بالوضع على
تقدير وضعه لكل واحد من المشخصات معينا يجب ان يفهم من الموصول وحده
كل واحد من المشخصات معينا لانه الموضوع له وان يعلم ان مراد المتكلم ايا ما اراد
التعيين بدون القرينة المعينة والظاهر ان آلة الملاحظة ليس هنا بل المعنى الكلي
الصادق على كل منها وايضا فالمفهوم من الموصول وحده ليس يكلي بل هو جزئيات
واحد واحد فتعرف قوله مقيد مضمون آه الظاهر ترك هذا القيد تامل قوله

وعدم

وعدم فهم السامع المعين آه اي للتعدد في الموضوع له المانع منه وفيه نظر قوله
فانه للرجوع الى طايل لان هذا القايل ان اعتبر بان معنى الحروف هي النسبة المخصوصة
على الوجه الذي قرر ناه فالمعنى لاشتراط الواضع ح لان ذكر المتعلق امر ضروري
اذ لا يعقل معنى الحرف الا به وان زعم ان معنى لفظة مر مثلا هو معنى الابتداء
بعينه الا ان الواضع اشترط في دلالته مر عليه ذكر المتعلق ولم يشترط ذلك في
دلالة لفظ الابتداء على فصارت لفظة مر ناقصة الدلالة على معناها غير مستقلة
بالمفهومية بالمقصان فيرفعه هذا باطل اما اولا فلان هذا الاشتراط لا يتصوره
فايدة اصلا واما ثانيا فلان الاشتراط انما هو لاجل القرينة في الدلالة على المعنى الجزئي واما ثالثا فلان
الدليل على هذا الاشتراط ليس نص الواضع عليه كما توهمه لدعوى ورود نص
في ذلك مخرج عن الانصاف بل هو التزام ذكر المتعلق في الاستعمال وذلك
مشترك بين الحروف والاسماء اللازمة الاضافة والجواب عن ذلك ان ذكر
المتعلق في الحروف لتتميم الدلالة وفي تلك لاستحصال التخصيص الغايتين على ما قيل فتحكم بحت
واما ثالثا فلانه يلزم ح ان يكون معنى لفظة مر معنى مستقلا في نفسه حصلي للان
كل حكم عليه وبه الا انه لا يفهم منها وحدها فاذا ضم اليها ما يتم به دلالتها وجب ان يصح الحكم
عليه وبه وذلك مما لا يقول به مولد اذ في معرفته بالفعل واحوالها هذا ما قرره الشريف
قدس سره في حواشيه على شرح التخليص في بيان عدم الرجوع الى طايل ولزوم تحكم
البحث فاعرفه واحفظه ولا تغفل عنه قوله وهو امر مشترك بين الابتداء الخ يعني
ان الابتداء الذي هو المشخصة التي كل منها ملحوظة تبعا لا يمكن ان يصدق او يحمل عليها كلي
لعدم استقلالها بالمفهومية فكيف تصور اشتراك امر منها وان اعتبر الاشتراك
باعتبار ملاحظتها قصدا يمكن اشتراك امر بينها لكنها بهذا الاعتبار لا تكون معنى
لفظة مر قوله ولم يبلغ الى مرتبة الاسم بمقام معناه فيصير محكوما به والفعل مر معناه

فلان الاسم بصير محكوما عليه وبه والفعل بصير محكوما به فقط قوله ان النسبة قايمة بالمنسوب الخ الاولى ان يقال ان نسبة القيام الى زيد ولا يقال ان نسبة الى القيام ويقال القيام منسوب وزيد منسوب اليه وانما يبنى المعرفة من التقدير فان القيام منسوب وزيد منسوب اليه كما ذكر بل يشار الى ما ذكره الشريف قدس سره ايضا في الحاشية الصغيرة ان زيدا يريد الذات وهي مستقلة بنفسها لا تقتضي ارتباطا بغيرها والقيام يريد مفهومه الذي يقتضي ارتباطا بغيره قيل وايضا النسبة عبارة عن الثبوت وهو للمعمول لانه اثبت للموضوع فاذا كان وصفا لا ينبغي ان يضاف اليه قوله ليس بمفهوم من حرف اه الظاهر ان المفهوم الحرفي من هنا الكلام هو المعنى الثاني كما يدل عليه ما تسمع من التحقيق واما المعنى الاول فانما يقصد المدلول الالتزامي الا المفهوم الحرفي اذ الغرض المقصود في صلاحية الفهم وعدمها فيما ذكر في الشرح نوع حرارة تامل قوله وزيادة بفهمه من دلالة العقل على الزمان قد عرف من الفرق المذكور سابقا ايضا وليس كذلك ومعرفة عدم ورود ضارب على الحد المستفاد من التقسيم ظاهرا واما معرفة ورود على الحد الذي نقله الشارح عن النحويين فتوجيهه انه يعلم من الفرق المذكور ان مرادهم ما دل على حدث في نفسه منسوب الى موضوع مع الاقتران باحد الازمنة الثلثة والا فالحق انه موضوع اه ينبغي ان يقول هنا كما ان علم الجنس ايضا كذلك ليكون تفريع قوله فلا بد من التاويل عليه ظاهر قوله مبني على ان يجعل اه الفرق بينه وبين اسم الجنس المعنى الاول بان علم الجنس موضوع للماهية من حيث هي هي واسم الجنس موضوع لها وحدة لا بعينها تامل لعل وجه التامل ان التقسيم لم يدل على عدم اعتبار التعين الذي هو مبنى الفرق وان لم يدل على اعتباره ايضا فتوله وهي ان صحة الحكم

على

على الشيء اه وكذا صحة الحكم بالشيء يتوقف على ان يذكر اولا ثم يحكم عليه بشيء كما عرف فمن ابهم الجهة كما لا يثبت لها الفيد كذلك لم يثبت بتمام معناها الفيد فاحتيج الجهة اليه ايضا قوله بل لا يثبتان الى اخره المترائي اعني لا يثبت اصلا فضلا عن ان يثبت لها الفيد بتمام معناها قوله لان مرجع الضمير اي الراجع اه ذكر الدليل الاخص حقا وان لم يكن لازما موضوع لاجله تنبه انه وقع في النسخ وتحقيق مقامه ان ذكر الدليل الاخص لاجل ان ذكر فرد من العدد ذكر لفظة حسنا واراده لنفسه وتحقيق مقامه ان ذكر الخاص انما يكون دليلا على العام اذا كان المراد بلفظ كون المادة اللفظ فالاولى حينئذ عطف ان يقول التالي يكون قابلا حتى اذا وقع جملة خبرا للمبتدا او الصلة لموصول جاز ذكر المبتدا والعايد والتعليل على هذا واضح فرع عليه بقوله قوله لا اعتبار الخ وفيه نظر لان ذكر اللفظ واراده لنفسه ليس من استعمال اللفظ في المعنى والاستعمال هو المقيد بالقيد المذكور في التعريف نعم يرد عليه ان هذا القيد لم يذكر في الاقسام الثلثة قوله لا يستقيم الا الاتي بجزء شيء فيلزم استقلال في مفهومها الكلي وانضمامها الى غيرها في الخارج فتامل قوله لان الحيوان وقولنا الحيوان ان اطلق مستقلا عن معناه والتقييد الذي يلاحظ بينهما ادراك

الوصفي

تمت حاشية عبد الحكيم

نهاية المخطوطة